كيفية تكوين المترجمين

محمد الصالح بكوش

قسم الترجمة، جامعة الجزائر

ملخص :

يتطلب تكوين المترجمين توفـّـر أربعة عناصر أساسيّة على الأقلّ، وهي:

1- المدرّس المتخصّص الكفء في التعريب أو التعجيم والمطّلع على تقنيات الترجمة.

2- الطالب المتوفّرة فيه شروط القبول في هذا التخصّص .

3-البرامج المهيّأة بدقّة بحيث تتدرّج في استغلال النصوص من السهل إلى الصعب، ومن القصير إلى الطويل ، ومن العام إلى المتخصّص.

4- الوسائل التربويّة الضرورة لتعليم الترجمة .

فكيف يمكن تحقيق الاختيارات السليمة لهذه العناصر مجتمعة؟

إنّنا سنحاول في هذه المداخلة الإجابة عن هذا السؤال بتقديم نماذج ناجعة من كلّ عنصر نعتقد أنّها تؤدّي إلى النجاح في تكوين مترجمين أكفاء.

مقدمة

إنّ الترجمة من بين التخصصات العلمية الأكثر صعوبة بحيث لا يمكن أن يتكوّن فيها شخص معين إلاّ إذا توفّرت فيها أربعة عناصر أساسيّة على الأقلّ، وهي العناصر الضرورية عادة لنجاح العملية التعليمية في أي مجال من المجالات وفي أي مستوى من المستويات. وتتمثل هذه العناصر في مدرّس متخصص في الترجمة (التعريب أو التعجيم) ومطلع على تقنيات الترجمة، وفي طالب يتمتع بمؤهلات خاصة، وفي برنامج يتماشى وهذا التخصص، وفي توفير وسائل معينة لتعليم الترجمة. وسنحاول في هذه الدراسة أن نتطرق إلى هاته العناصر مستندين إلى الواقع الخاص للترجمة في الجزائر. وسنركز على المجال العملي أكثر من المجال النظري في تكوين مترجمين أكفاء.

أولا: مدرس التخصص

يتطلب تكوين المترجمين توفّر مدرّس متخصص كفء في أحد التخصصين في مجال لغتين. وتتمثل اللغة الأولى في اللغة الوطنية أو الرسمية (مثل اللغة العربية في الجزائر) واللغة الثانية في اللغة الأجنبية (مثل اللغات الألمانية والإنكليزية والإسبانية والفرنسية في قسم الترجمة بجامعة الجزائر). ونرى أنه من الأفضل أن يتخصص المدرس في تعليم الطلبة النقل من اللغة الوطنية إلى إحدى اللغات الأجنبية (وهو ما يطلق عليه التعجيم في الجزائر)، أو من إحدى اللغات الأجنبية إلى اللغة الرسمية (وهو ما يطلق عليه التعريب في الجزائر). ويستحسن أن يتمّ التكوين في النقل بين لغتين فقط، على الأقل في السنتين الأولى والثانية.

وإنّ التخصص إمّا في التعريب أو التعجيم يخضع لاعتبارات شخصية موضوعية. فقد يميل إلى أحدهما دون الآخر بسبب قناعات شخصية أو بسبب تكوين المدرس ذاته. كما يمكن أن يكون هذا الاختيار بهدف إتقان المدرس لعمله وتمكنه من الإحاطة بالمعلومات المتعلقة بدرس أو نصّ معين. وهكذا

يتوجّه مجهود المدرس إلى هذا التخصص دون غيره، فيكتسب خبرة في مجال معيّن ويسمح له ذلك بمساعدة طلبته على التكوين بشكل أكثر فائدة مما لو كان يدرّس التعريب والتعجيم معا. ولكن لا يمكن تطبيق هذه الفكرة إلاّ إذا توفّر العدد الكافي من المتخصصين في الترجمة من اللغة الوطنية إلى إحدى اللغات الأجنبية. وإنّ الاقتصار على تدريس التعريب أو التعجيم يعدّ نوعا آخر من التخصص لأنّه عادة ما يُنْظَر إلى هذين المجالين على أنّهما تخصص واحد على أساس أنّه ما دام المدرس يتعامل مع لغتين، فيمكن تكليفه بتدريس المجالين كليهما على الرغم من وجود اعتبارات شخصية وموضوعية تحول دون ذلك كما ذكرنا آنفا. ولعلّ هذا التكليف يعود إلى العدد المحدود للمدرسين المتخصصين، وليس لضرورة علمية تعليمية.

وإن تقنيات الترجمة من جهة أخرى تتغيّر حسب اللغتين: اللغة المنقول منها واللغة المنقول إليها . فإذا كانت اللغتان ذات أصل واحد قد توجد قواعد نحوية وصرفية مشتركة وأساليب تعبيرية متشابهة مما يسهّل نقل الأفكار من اللغة الأولى إلى اللغة الثانية أو العكس. ومثال ذلك اللغات ذات الأصول الجرمانية أو اللاتينية أو السامية. وهنا يمكن أن تسهل الترجمة فيما يتعلق مثلا بالمصطلحات المناسبة وبترتيب الكلام في الجملة وتسلسل الأفكار فيها، مما يسمح باستعمال حروف جرّ وأدوات ربط معينة.

أمّا إذا كانت اللغتان لا تتمتعان بأصول واحدة، فتتطلب الترجمة مجهودا كبيرا يوفق بين فهم النصّ في اللغة الأولى بمكوناته اللفظية والنحوية والأسلوبية وخصوصيات اللغة الثانية. ويتطلب هذا الأمر دراية تامة بهاتين اللغتين، إذ يمكن انتقال المدرس بطلبته من اللغة الأولى إلى اللغة الثانية بسهولة، ويسعى إلى تعويدهم على المحافظة على خصوصيات اللغة الثانية دون التشبث

بأساليب اللغة الأولى (مثل ترتيب الكلام فيها) مع الحفاظ، بطبيعة الحال، على المعاني الواردة في النص باللغة الأولى، أي الأمانة في نقل تلك الأفكار.

وتجدر الإشارة إلى أن المترجم يمرّ بمرحلتين أساسيتين في عملية النقل من لغة إلى لغة أخرى. وتتمثل المرحلة الأولى في فهم فكرة أو أفكار النص في اللغة المترجم منها. ويتطلب هذا الأمر إتقان المترجم للقواعد النحوية والصرفية لهذه اللغة، واطلاعه على أساليب مستويات اللغة، ومعرفة تامة لخصوصياتها، أو ما يطلق عليه بعبقرية اللغة، المتمثلة في النطق (الصوتيات)، وترتيب الكلام، والاستعمالات الشاذة أو الدقيقة حسب الأوضاع المختلفة لتوظيف اللغة. كما يجب أن تكون للمترجم دراية بالمصطلحات التي ترد في النصوص المتخصصة. ولهذا قد يتخصص مترجم معين في ترجمة نصوص تتعلق بعلم معين، ويتطلب هذا الأمر أن يكون المدرس مطلعا على هذه المصطلحات.

لكن هذا الشرط لا يتوفر دائما (مثل حالة الوضع في الجزائر) فيضطر المدرس في أغلب الأحيان إلى التعامل مع نصوص مختلفة التخصصات نظرا لعدم وجود وحدات أو مقاييس متخصصة في علوم متعددة في مدرسة أو معهد أو قسم الترجمة، بحيث تقتصر كل وحدة على علم بعينه. وإنّ فائدة تخصص المدرس في علم من العلوم هي أنّه يستطيع أن يتقن مصطلحاتها، ويختار النصوص المناسبة لطلابه، ويركز على ما يتصل بذلك التخصص دون غيره، فيستوعب الطلبة ذلك الميدان ولا تتشتت أفكارهم عبر علوم مختلفة. ويمكن أن يساعد عمل المدرس هذا على اكتشاف ميول الطلبة واستعدادهم للترجمة في ميدان بذاته، فيوجههم المدرس إليه ويدعمهم بالوسائل التعليمية المناسبة.

أمّا النقل إلى اللغة الثانية، فقد يكون في أول الأمر (المرحلة الأولى) عن طريق الترجمة الحرفية. ونقصد بالترجمة الحرفية هنا التعبير بما يخطر على بال المترجم لأول وهلة لمعنى أو معاني الأفكار الواردة في النص المكتوب في اللغة المنقول منها دون التركيز على خصوصيات اللغة الثانية، خاصة الأسلوبية

منها، ولا التدقيق في مصطلحاتها، وهو الأمر الذي يتطلب تدبرا في المعاني واستظهارا لمجال التخصص المدروس في النص. ويمكن أن نطلق على هذه المرحلة اسم الترجمة الأولية.

ويعود المترجم في المرحلة التالية إلى نصّ الترجمة ويصحح ما ورد فيها من خلل في التعبير بتوظيف الأساليب المناسبة حسب ذلك النصّ ومجال تخصصه لأنّه في بعض الأحيان يوظف المترجم المحسنات البديعية مثلا في الأدب من شعر ونثر، أو يسعى إلى الاختصار أو الاقتصاد في اللغة (كما يقال) كما هو الأمر بالنسبة للنصوص المتعلقة بالمجالات التقنية أو العلوم الدقيقة. ويحاول المترجم في هذه المرحلة اختيار المصطلحات المناسبة حسب السياق الذي استخدمت فيه بناء على تخصص النصّ، وتوظيفها توظيفا لا يجعل النصّ مستعصيا على الفهم ولا مسببا لخلل في تركيب الكلام في اللغة المنقول إليها. ويمكن لمدرس الترجمة في هذا المقام أن يتوقف عند الأساليب الممكنة في اللغة المنقول إليها ويشرح لطلبته الاختلافات في المعنى والمبنى، ويوضح مدى تأثير كلّ أسلوب على معنى الفكرة في نصّ الترجمة. كما يثير المدرس انتباه طلبته إلى معاني مصطلح أو مصطلحات حسب السياقات التي تستعمل فيها، وإجراء مقارنة بين المعنى المطلوب فهمه في النصّ المدروس في تخصص معين والمعنى أو المعاني الأخرى التي تتطلبها النصوص في تخصصات مغايرة. وهكذا يتمكن المدرس من توسيع أفق التفكير وشمولية المعلومات لدى طلبته ويحثهم على التدقيق والالتزام بالمعاني المطلوبة حسب السياق الذي استعمل فيه النصّ المدروس.

ثانيا : الطالب المتكون في الترجمة

يجب أن تحدد شروط قبول الطالب الساعي إلى التخصص في الترجمة. ونذكر في البداية أنّه يجب على الطالب أن يتخصص في الترجمة في لغتين بالتحديد، فيتمّ التركيز عليهما في الدراسة على الأقل في السنتين الأوليين.

وقد يدرس الطالب لغة ثالثة (أي لغة أجنبية ثانية) في السنتين الثالثة والرابعة، ولكن بأقل تركيز. ويترك الاختيار للطالب ذاته، فيدرس مثلا اللغة الفرنسية أو الأسبانية أو الألمانية إذا كان متخصصا في الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنكليزية. وقبل هذا يجب أن تتوفر في الطالب حدود دنيا لمعرفة اللغتين اللتين يريد التخصص فيهما، بحيث تكون له دراية بالقواعد النحوية والصرفية والأسلوبية الأساسية في اللغتين. ويمكن التأكد من هذه القدرات باستعمال إحدى الطريقتين. وتتمثل الطريقة الأولى في حصول الطالب على معدل في اللغتين في شهادة البكالوريا لا يقل عن 20/12. ولا يقبل أي طالب لا يتوفر فيه هذا الشرط مهما كانت الأسباب والظروف. وتتمثل الطريقة الثانية في إجراء مسابقة في اللغتين للحصول على درجة لا تقل عن 20/12. ولكن يبدو أنّ هذه الطريقة مكلفة من الناحيتين المادية والزمنية، إذ تتطلب حشدا لجميع الطاقات في بداية السنة الجامعية، وقد يكون ذلك غير ممكن نظرا لاعتبارات عديدة. كما أنّ هذه العملية قد تؤخر بداية الدراسة مما يؤثر على محتوى التكوين نفسه.

ويجب من جهة أخرى تحديد عدد الطلبة الإجمالي منذ البداية بناء على قدرة استيعاب مدرسة أو معهد أو قسم الترجمة، ويجب أن لا يتجاوز عدد الطلبة في الفوج الواحد، بأي حال من الأحوال، أربعة وعشرين طالبا كحد أقصى.

ثالثا: البرامج

إنّ كل برنامج تعليمي يخضع لسياسة البلاد في التكوين، وقد تختلف البرامج حسب النتائج المتوخاة منها، فيتمّ التركيز على ميدان معين وتمتد هذه البرامج إلى مدة محددة مسبقا. وإذا كان التكوين في الترجمة لمدة أربع سنوات كما هو الأمر في الجزائر مثلا، فإنّنا نقترح البرامج التالية. ويتمثل برنامج السنة الأولى في التعجيم انطلاقا من اللغة الوطنية بتدريس الجملة بكل أصنافها.

وتدرس مثلا الجملتين الاسمية والفعلية في اللغة العربية. ويتطرق المدرس فيها إلى جميع صيغ الجمل وتدعيم كل صيغة أو حالة بمثال تتمّ ترجمته إلى اللغة الأجنبية. وهذا نموذج حول التعجيم يمكن استخدامه في النقل إلى اللغات الأجنبية كالألمانية والأسبانية والإنكليزية والفرنسية (وهي اللغات المترجم إليها في الجزائر).

يتمّ التطرق في الجملة الاسمية في أول الأمر إلى الجمل التي تحتوي على فعل ويكون الخبر فيها إمّا اسما، أو ضميرا، أو صفة، أو ظرفا، أو شبه جملة. ثمّ يقدّم المدرس جملا يحتوي الخبر فيها على فعل، وهي ثلاثة أنواع، فتكون العلاقة بين المبتدأ والخبر علاقة فاعل، كأن تقول: المشهد الأول انتهى، أو الوفد قد وصل، أو الفتاة غادرت غرفتها منذ ساعة. وتكون العلاقة بين المبتدأ والفاعل علاقة مفعول به، مثل: هذه المدينة بناها المنتصر بالله، أو هذا الجهاز اخترعه عالم سويدي، أو هذه القصائد كتبها الشاعر وهو في المنفى. أمّا الحالة الثالثة فتكون العلاقة بين المبتدأ والخبر علاقة تملك. فنقول مثلا: الرجل انتهى دوره، أو هذه الأشجار تسقط أوراقها في الخريف.

ويدرج المدرس أمثلة عن الجملة الاسمية تعبّر عن أزمة مختلفة ويترجمها لطلبته. كما يتطرق إلى بعض الحالات الخاصة كمعاني الجملة الاسمية، وتقدم الخبر عن المبتدأ. ويقدّم المدرس مثالا عن كل حالة ويترجمه إلى اللغة الأجنبية. ويختم المدرس استعمالات الجملة الاسمية بتمرين شامل عن كل الحالات التي تطرق إليها ويقوم بترجمتها أو تكليف طلبته بذلك.

أمّا بالنسبة للجملة الفعلية فيجب على المدرس الإشارة إلى صعوبة النقل من اللغة العربية إلى اللغة الإنكليزية مثلا. وتتمثل هذه الصعوبة في تحديد الزمن المناسب في اللغة الإنكليزية، وفي صياغة الفعل بالصيغة العادية أو صيغة الاستمرار غير الموجودة في اللغة العربية، وفي بناء الفعل للمجهول

أو المعلوم. ويذكر المدرس أمثلة عن جمل يمكن ترجمتها إلى أزمنة مختلفة حسب تأويلها لأنّ عدد الأزمنة في اللغة العربية (اللغة المنقول منها) محدود بينما يتمّ التعبير في اللغة الإنكليزية (اللغة المنقول إليها) عن الماضي مثلا بأربع صيغ مختلفة. ويتطرق المدرس أيضا إلى صيغة الاستمرار في اللغة الإنكليزية فيذكر أمثلة عنها في اللغة العربية وينقلها إلى اللغة الإنكليزية. ويلاحظ في هذا الصدد أنّ بعض الأفعال في اللغة الإنكليزية لا يمكن توظيفها في صيغة الاستمرار ويقدّم أمثلة عنها. ويترجم المدرس في كل هذه الحالات الأمثلة إلى اللغة الإنكليزية.

وينتقل المدرس إلى حالات جمل فعلية تعبّر عن معنى معين في اللغة العربية، فيبدأ ببعض الجمل التي تُترجم إلى صيغة المبني للمجهول في اللغة الإنكليزية مثلا، ويطبق عليها الأزمنة المختلفة، ويضيف إليها صيغ الوجوب، والاحتمال، والقدرة، وغيرها. ويتطرق المدرس إلى صيغ التمني، والإغراء والتحذير، وأساليب الاستغاثة والمدح والذم، وكيفية ترجمة المفعول المطلق بأغراضه الثلاثة وهي تأكيد معنى الفعل، كأن تقول : حرثت الأرض حرثا، وبيان عدد مرات حدث الفعل، مثل : دقت الساعة دقتين، وبيان نوع الفعل كقولنا : قاتل جنودنا قتال الأبطال أو قاتل جنودنا قتالا بطوليا. ويدرج المدرس أيضا كيفية ترجمة المفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه (ظرف الزمان وظرف المكان)، وكيفية ترجمة الحال إذا كان مفردا، أو شبه جملة، أو جملة، وترجمة التمييز واسم الموصول. ويسعى المدرس في كل هذه الحالات إلى تقديم أمثلة يترجمها إلى اللغة الإنكليزية مثلا إمّا بنفسه أو عن طريق الطلبة .

أمّا في التعريب فيتم فيه التعامل مع الجمل في كل لغة أجنبية، وتُذكر أصنافها، ويُدرج مثال عن كل حالة، وتتمّ ترجمة ذلك المثال إلى اللغة الوطنية (كاللغة العربية في الجزائر). وكمثال عن هذا يمكن أن تدرس الجملة بأنواعها الثلاث في اللغة الإنكليزية، وهي الجملة البسيطة، والجملة المركبة، والجملة

المعقدة. ويتمّ التطرق إلى أصناف الجمل البسيطة الخبرية والاستفهامية، والمنفية، وغيرها. ويتمّ التركيز هنا على ترتيب الكلام في كل صنف ويوضع مثال عن كل حالة، ويترجم المثال إلى اللغة الوطنية. وبعد الانتهاء من ذلك، ينتقل المدرس إلى الجملة المركبة ويتمّ التركيز فيها على أدوات الربط ويطلق عليها في اللغة الإنكليزية اسم (connectors). ويحاول المدرس الإلمام بكل الحالات ويوظف جميع أدوات الربط، ويستعملها في جملة مركبة تامة. ثمّ يقوم بترجمة تلك الجملة إلى اللغة الوطنية. وينتقل المدرس في المرحلة الأخيرة إلى أصناف الجمل المعقدة ويركز على أدوات الربط، ويطلق على هذه الأدوات في اللغة الإنكليزية اسم (conjunctions). ويحاول المدرس التطرق إلى كل نوع من الجمل المعقدة مستعملا كل أدوات الربط الممكنة في الأساليب المتعددة، مثلا باستعمال أداة الربط في أول الجملة المعقدة وفي وسطها، أي للربط بين جملتين. ويشير في هذا الصدد إلى ترتيب الكلام الذي يتطلبه كل أسلوب، وإلى علامات الترقيم أو الوقف (punctuation) من نقطة وفاصلة وغيرهما.

ومن الأفضل أن يتمّ في هذه المرحلة التنسيق بين مدرس اللغة الأجنبية ومدرس الترجمة، فيتكفل المدرس الأول بالجانب النظري، ويشرح فيه الحالات المختلفة، ويقدم أمثلة عنها، ويدرّب الطلبة على كل حالة. أمّا مدرس الترجمة فيستعمل تلك الحالات دون شرح مطول، بل يركز على الأمثلة ويترجمها بمساعدة طلبته.

ويتطرق المدرس في برنامج السنة الثانية في أول الأمر إلى الصعوبات الخاصة باللغة الوطنية أو اللغة الأجنبية. فمثلا يعالج المدرس معاني حروف الجر ومعاني الأفعال المزيدة في اللغة العربية في حالة التعجيم. ويدرس معاني حروف الجر أيضا وبعض التعابير الجاهزة (Idioms) في اللغة الإنكليزية في حالة التعريب. ويتمّ هذا العمل طبعا بتكوين جمل تامة تترجم إلى اللغة الثانية.

ويوظف المدرس نصوصا قصيرة تتناول مواضيع عامة، بحيث تكون مصطلحاتها سهلة وأسلوب جملها واضح وعادي في المرحلة التالية من برنامج السنة الثانية. وقد يتناول المدرس في هذه النصوص مواضيع حول الحياة اليومية ويتطرق فيها إلى جميع الأزمنة كي يوضح تكافؤ تلك الأزمنة في اللغتين تعريبا وتعجيما، أو عدم تكافؤها فيذلل صعوبة ترجمتها بتوظيف طرائق الترجمة المناسبة.

ويقوم المدرس في برنامج السنة الثالثة باستعمال نصوص عامة طويلة نوعا ما ويرفقها بنصوص قصيرة متخصصة في علوم مختلفة. ثم يحاول شرح الصعوبات الواردة في النصوص المتخصصة من حيث تراكيب جملها ومصطلحاتها، ويقارن ذلك باستعمالاتها في النصوص العامة. ويمكن أن تكون البداية بنصوص في العلوم المتداولة في الحياة العامة كالقانون، والسياسة، والتاريخ، وغيرها. ثمّ ينتقل المدرس في مرحلة تالية إلى نصوص حول العلوم الدقيقة والتقنية.

ويسعى المدرس في برنامج السنة الرابعة إلى استعمال نصّ متكامل، فيترجم بمساعدة طلبته كل الفقرات إذا اعتقد أنّ ذلك يكون ذا فائدة لطلبته، أو يقتصر على ترجمة بعض الفقرات ويترك الباقي لطلبته كعمل إضافي خارج حصة الدرس. ومن الأفضل أن يتطرق المدرس إلى أكبر قدر من العلوم، ويدرج في هذه المرحلة بعض النصوص الأدبية من نثر وشعر.

أمّا إذا وجدت أفواج من الطلبة متخصصة في ميدان معين أو علم من العلوم، فإنّ المدرس مضطر إلى توظيف نصوص في ذلك الميدان أو العلم. وهنا يجب أن تكون للمدرس دراية بهذا العلم أو ذاك كي لا يحدث خلل في فهم النصوص وفي ترجمتها، ولكي يقدم المدرس دعما قويا لتكوين الطلبة في ذلك التخصص عوض أن يكون عائقا

لهم بسبب عدم اطلاعه لأنّ الطلبة في هذه الحالة يسعون إلى التخصص الدقيق في ذلك الميدان أو العلم.

إنّ الترجمة في جميع المراحل تتطلب تطبيقات كثيرة ومتواصلة. لهذا نقترح أن تخصص أربع حصص للترجمة على الأقل في الأسبوع في التعريب أو التعجيم. وإذا توفر عدد كاف من المدرسين المتخصصين، يمكن أن يقوم مدرسان بتقديم دروس في التخصص نفسه تعريبا أو تعجيما، فيتمكن الطلبة بذلك من الاطلاع على تقنيات الترجمة التي يستعملها كل مدرس ومن الاستفادة من خبرتين مختلفتين في الميدان نفسه. فيتوسع بذلك أفق الطالب نظرا لاستعمال النصوص المختلفة والتقنيات المتغايرة التي يعتمدها كل مدرس. ومن الأفضل أن تدوم الحصة الواحدة مدة ساعتين كي يتسنى لكل طالب المشاركة في الترجمة والتساؤل عن بعض الصعوبات التي تتبادر إليه أو الإجابة عنها.

رابعا : وسائل التعليم

لقد لاحظنا أنّه لاشك في وجوب توفر أمرين أساسيين في عملية الترجمة، وهما المدرس المتخصص الكفء والبرنامج الشامل الواضح. وقد قدمنا بعض الاقتراحات حول مميزات المدرس في الترجمة، ووضعنا برنامجا لكل مستوى تعليمي. لكن نضيف هنا أن يطلع الطلبة على البرنامج قبل بداية الدراسة كي يكونوا على دراية بالدروس المبرمجة فيساعدون بذلك المدرس على أداء مهمته، خاصة من ناحية إثراء الدروس مثلا في برنامج السنة الأولى أو القسم الأول من السنة الثانية إذا تبنى المدرس التطرق إلى بعض الصعوبات الخاصة بلغة معينة كأن يتناول معاني حروف الجر ومعاني الأفعال المزيدة في اللغة العربية، ومعاني حروف الجر وبعض التعابير الجاهزة الكثيرة الاستعمال في اللغة الإنكليزية. ويذكر المدرس مثالا عن كل

حالة ويترجم تلك الجملة المستعملة في سياق معين إلى اللغة الثانية تعريبا أو تعجيما.

ويحتاج الطلبة في تخصص الترجمة إلى مخبر للتدرب على اللغات، فيستمع إلى اللغة ويمارس النطق فيها، فيتمكن من التمييز بين مخارج الحروف في لغة معينة أو في اللغتين اللتين يستعملهما في الترجمة تعريبا أو تعجيما. كما أنّ المخبر يكون عونا كبيرا للطلبة الذين يتخصصون في الترجمة الفورية. فلا يمكن مثلا تصوّر مترجم ينقل من اللغة الإنكليزية أو إليها لا يتقن قواعد النطق فيها (الصوتيات الإنكليزية) لأنّه لا محالة ستكون ترجمته خاطئة بسبب تعدد المصوتات فيها (vowels) وتغيّر نطقها حسب موقعها في الكلمة أو الجملة. وحتى الصوامت (consonants) يتغير نطقها حسب الأصوات (الصوامت والمصوتات) التي سبقتها. وهذا الأمر نادر الحدوث في اللغات الأوروبية الأخرى.

ويجب توفر قاعات صغيرة تساعد على التدريس. ويمكن استعمال القاعة على شكل مربع بحيث يتقابل الطلبة ويجلس المدرس معهم في ذلك المربع، إذ يسمح له هذا الشكل بالتقرب من الطلبة ومراقبة عمل كل طالب وردّ فعله، فيوجهه فرديا ويشرح له الخطأ ويصححه، بحيث يستفيد بهذه الطريقة كل الطلبة من ملاحظات المدرس. كما يساعد هذا الشكل المدرس على إشراك كل الطلبة في الدرس. ويكون الفوج بذلك منسجما من حيث المستوى، ويقوم تنافس علمي بين الطلبة، ويستفيد بعضهم من البعض الآخر. أمّا بالنسبة لطلبة الترجمة الفورية فيمكن توفير قاعة متخصصة مجهزة بمكبر الصوت لدى الطالب المتدرب على الترجمة وأدوات إنصات لدى الطلبة الآخرين، بحيث يستمعون إلى الطالب الذي يقرأ النصّ، وإلى الطالب الذي يقوم بالترجمة، وإلى ملاحظات وتوجيهات المدرس. كما يجب أن تتوفر القاعة على مكبر الصوت وأداة إنصات للمدرس كي يتسنى له الاستماع إلى الطالب المتدرب وتوجيهه. ويتوقف

نجاح هذه العملية على تقسيم الفوج إلى قسمين، بحيث يصبح عدد الطلبة في كل حصة اثني عشر طالبا مما يمكّن كل طالب من التدرب على الترجمة الفورية لو قسمنا زمن الحصة (ساعتان) على عدد الطلبة (اثني عشر)، فيكون نصيب كل طالب عشر دقائق، وهي مدة كافية في مرحلة أولى. ويمكن مضاعفتها بإعطاء فرصة الترجمة إلى نصف عدد الطلبة في الدرس وإرجاء النصف الثاني إلى الدرس التالي.

ويجب في الأخير توفر نسخ النصوص المخصصة للترجمة لكل طالب على حدة. ومن الأفضل تقديمها للطلبة مسبقا كي يطلعوا على الموضوع، ويكتشفوا صعوبات كل نص، ويحاولوا تذليلها بالاعتماد على أنفسهم. وإذا لم يستطيعوا ذلك يطرحون تساؤلاتهم على المدرس، فيشرحها ويقدم نماذج لترجمتها. وكما سبق فإنه يجب أن تكون النصوص متدرجة في السهولة والصعوبة والقصر والطول، وتتغير من نصوص عامة إلى نصوص متخصصة كي تتمّ عملية التكوين على أحسن ما يرام.

الخلاصة :

قد تبدو كل هذه الاقتراحات أو بعضها لتكوين المترجمين بعيدة المنال في بعض البلدان، وفي الجزائر بالخصوص، لكنها في الوقت ذاته ليست مستحيلة إذا كان المطلوب هو الحد الأدنى. فمثلا إذا لم يتوفر المدرسون المتخصصون بالعدد الكافي، يمكن تقليص عدد الطلبة وعدد الأفواج. أمّا إذا لم تتوفر الوسائل المساعدة على التكوين، يمكن استعمال ما تيسر وما هو موجود. فمثلا عوضا عن توفير مخبر اللغات، يمكن تخصيص قاعة صغيرة يستعمل فيها المدرس آلة تسجيل أو حاسوب يدوي مزود أحدهما أو الآخر بمكبرات الصوت. وهذا أمر لا يتطلب أدوات كثيرة ولا وسائل تقنية عالية.

أمّا من الناحية العلمية فيجب أن يرسخ في الأذهان أن التكوين في الترجمة ليس بالأمر الهيّن كما يعتقد بعض الأشخاص البعيدين عن هذا التخصص. كما أنّ هذه العملية تتطلب مواظبة دون توقف، وممارسة دائمة، واطلاعا مستمرا على كل جديد في العلوم، وخاصة في اللغات، في عصرنا الحالي. ولا يمكن النجاح في هذا التكوين إلا بتوفر الشروط التي تطرقنا إليها.